

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العلاقات مع البرلمان

الكلمة الافتتاحية

للسيد محمود خذمري، وزير العلاقات مع البرلمان

في الندوة المنظمة حول

"الناخب والمنتخب في المنظومة القانونية الجزائرية"

الجزائر في 30 ديسمبر 2009

النادي الوطني للجيش

بني مسوس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَي سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ،
وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ،

- حضرات السيدات والسادة أعضاء البرلمان،
- السيدات والسادة الأساتذة والخبراء،
- السيدات والسادة ممثلو المجتمع المدني،
- السيدات والسادة ممثلو الإدارات والمؤسسات العمومية،
- السيدات والسادة ممثلو أسرة الإعلام،
- ضيوفنا الكرام.

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسعدني أن أعبر لكم عن سعادتي بقاء هذا الجمع الكريم، مرة أخرى ، في هذا الفضاء
الفكري والعلمي الذي اعتادت وناشطتنا تنظيمه لتدريس موضوع من موضوعات الساعة التي تهتم
حياتنا السياسية عموماً والنيابية بصفة أخص، والتي تعني العديد من القطاعات المهمة سواء تمثلت في
مؤسسات الدولة، أو الأحزاب، أو المجتمع المدني، أو المنتخبين البرلمانيين، أو المحليين، أو وسائل الإعلام،
أو الجامعيين، من طلبة وباحثين ، وغير ذلك ممن شرفونا دائماً باهتمامهم ، وإني أرى أن مختلف هذه
القطاعات ممثلة، ومتواجدة معنا في هذا اللقاء .

أيها المحضرون الكريم،

لقد ارتأينا أن يكون موضوع ملتقى اليوم هو: "علاقة الناخب بالمنتخب في المنظومة القانونية
الجزائرية" .

والواقع أن هذا الموضوع، يفرض نفسه بالحاح منذ مدة، ليس فقط لكونه محل انشغال الرأي العام،
بمناسبة مختلف الإستشارات الانتخابية، وخاصة المحلية والبرلمانية ، ولتداول ومعالجته الدائمة من
طرف وسائل الإعلام، التي لا يخفى دورها في صناعة الرأي العام، ولكن أيضاً لاعتبارات
عديدة أخرى يمكن أن نذكر منها:

* أن نوعية علاقة الناخب بالمنتخب، في خلاصة كل تحليل، هو جوهر، أولب أي نظام انتخابي
يحظى بقيمة تمثيلية عالية، ومصداقية كبيرة تؤسس لشرعية واسعة، وعميقة للمؤسسات المنتخبة،
ولذا لا غرابة أن يكون هذا الموضوع أحد الإهتمامات الدائمة للمسؤولين السياسيين، سواء على

مستوى مؤسسات الدولة، أو الأحزاب، من أجل تحسين، وتطوير المنظومة القانونية، وهذا بإثرائها بمقترحات، وحلول جديدة لمختلف النفاض إن وجدت .

وفي هذا الإطار، ليس أدلّ على ذلك من التعليمات الرئاسية التي يصدرها فخامة الرئيس، عبد العزيز بوتفليقة، قبيل أهم الاستشارات الانتخابية، والتي عبرت دائماً على حتمية حياد الإدارة، ومبادئ الشفافية، والنزاهة من أجل تمكين الناخب من اختيار حر، وصادق لمنتخبه .

* إن هذه العلاقة، هي بطبيعتها علاقة ديناميكية، تتأثر بمختلف ظروف المجتمع الذي تتم فيه، سواء كانت سياسية، أو اجتماعية، أو اقتصادية، أو ثقافية، وحتى التطورات التكنولوجية، خاصة في مجال الإعلام، والاتصال، ولذا نشهد في مختلف البلدان عناية دائمة، وبمجتأ مستمراً، لإيجاد آليات جديدة لتحسينها، ولاشك أن آليات الديمقراطية التشاركية التي يتزايد اللجوء إليها في مختلف البلدان، وخاصة البلدان الغربية، تشكل أهم تطور يحدث حالياً على مستوى العلاقة بين الناخب، والمنتخب، الشيء الذي يفرض ضرورة اهتمامنا بما يحدث في محيطنا، وهذا ما أخذناه بعين الاعتبار في هذا الملتقى (النموذج الإنجليزي) .

أيتها السيدات أيها السادة

إنّ علاقة الناخب بالمنتخب، التي تبدو لأول وهلة علاقة بين طرفين هما الناخب والمنتخب، هي في الواقع علاقة معقدة، سواء من حيث أطرافها، أو من حيث أبعادها .

* فمن حيث أطرافها، نجد أن هناك جهات عديدة تتدخل بشكل مباشر، وغير مباشر في صياغتها، فهناك أولاً، مؤسسات الدولة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، بما تضعه من نصوص لتأطيرها، وضبطها، وتكفلها بتنظيم، وإجراء الاستشارات الانتخابية، وهناك الأحزاب السياسية التي يمكن القول أنها الفاعل الرئيسي في هذه العلاقة، بتأطيرها للناخبين وللمنتخبين، على حد سواء، وبما تعده من برامج وتوفره من أطر للإبقاء على ديمومة هذه العلاقة، وهناك مؤسسات المجتمع المدني التي تشكل الحياة الانتخابية إحدى أسباب وجودها، ونشاطاتها الأساسية.

إلى جانب هذه الأطراف، لا يمكن إغفال الدور الذي تؤديه قوى الاقتصاد، والمال في المجتمعات المتقدمة، في تحديد علاقة الناخب بالمنتخب، بل حتى في بعض المجتمعات التي هي في طريق النمو، والتي توجد بها بنى اجتماعية تقليدية مثل البنى القبلية، والدينية، والتي تلعب دوراً، لا يقل أهمية عن سابقتها.

أما من حيث أبعادها أو طبيعتها، فإن العلاقة بين الناخب والمنتخب، ليست فقط علاقة قانونية، ولكن هي بالأساس علاقة سياسية، وعلاقة أخلاقية أيضاً مبنية على الثقة العميقة بين الناخب والمنتخب، لذا لا عجب أن نجد من يصف علاقة الناخب بالمنتخب بكونها علاقة ثقة باختصار.

فإذا كان القانون ينظم، ويؤطر هذه العلاقة، فإن " مثل الوطنية والإخلاص، والالتزام، والوفاء، والاستقامة، والنزاهة، والتفاني في خدمة المصلحة العامة، وغيرها، من القيم الأخلاقية، هي التي تشكل الإسمت الحقيقي الضامن لإستمرار العلاقة على أرفع مستوى، بل إن الدستور نفسه قد نص أن السيادة الوطنية ملك الشعب (م 6)، ويمارسها بواسطة ممثليه المنتخبين (م 7)،

فقد أوجب في المادة 100 أن يبقى المنتخبون "أوفياء لثقة الشعب" وقبل ذلك، جاء في القرآن الكريم، أن الوفاء بالعهد مسؤولية ثقيلة، (وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولاً).

كل هذا لا يعني أن هذه العلاقة تخلو من أبعاد اجتماعية، وثقافية أيضاً، بل بقدر ما يكون المجتمع متطوراً اجتماعياً، وثقافياً، تكون هذه العلاقة رفيعة ومتطورة.

أيها السيدات أيها السادة:

قد يكون إذن من العادي، حتى لا أقول ربما من الطبيعي، أن كل اختلال، أو اهتزاز، أو نقص، أو تقصير، أو غيره من الشوائب، التي قد تتعلق بأي طرف من الأطراف المذكورة، أو تمس أي بعد من أبعادها المتعددة، قد ينعكس سلباً على جودة، ونوعية العلاقة بين الناخب والمنتخب نفسه.

فهناك جملة من المظاهر (أو الظواهر) الملقنة للاتباه، والتي ينسب بعضها للناخب والبعض الآخر للمنتخب، تحدث في العديد من البلدان بما في ذلك بلدنا، تدعو إلى التساؤل:

* من بين ذلك هناك مسألة العزوف الشعبي عن بعض الاستحقاقات الانتخابية المحلية، والبرلمانية، ماهي أسبابها وكيف يمكن تفسيرها؟ هل تعبر عن فتور أو انكسار في علاقة الثقة بين الناخب والمنتخب؟ هل تعود إلى عوامل مرتبطة بالنظم الانتخابية أو النظام النيابي نفسه؟

* هناك أيضاً مجوء الناخبين أحياناً إلى الشارع للتعبير عن انشغالهم، ومطالبهم بطرق غير سلمية، عوض طرحها بين أيدي منتخبيهم، والتحاوم معهم بخصوصها، مع ملاحظة غياب المنتخبين في مثل هذه الظروف، سواء كانوا محليين، أو برلمانيين.

ما هي أسباب ذلك؟ هل يعود كل ذلك إلى نقائص في النصوص أو إلى قصور في تطبيقها؟ أو إلى نوعية المترشحين إلى الانتخابات، والذين لا يحوزون على رضا الناخبين؟

وبالتالي إلى الأحزاب السياسية التي تتكفل بهذه الترشيحات؟ أم إلى نقص في قنوات الاتصال بين الناخب والمنتخب؟

* أما بالنسبة للمنتخبين، فهناك بعض التساؤلات التي طرحت بخصوصهم، ذلك أن المنتخبين المحليين في المجالس البلدية أو الولائية، هم الذين يعود لهم تسيير هذه الجماعات والتكفل بأنشطة الناخبين، الشيء الذي يجعل من الصعب فهم أسباب الاختلالات المذكورة.

وعلى مستوى المنتخبين البرلمانيين، فكثيراً ما أثرت ظاهرة التغيب البرلماني، وظاهرة الانقطاع التام أحياناً، عن الدوائر الانتخابية، الشيء الذي قد يطرح مشكلة التمثيل السياسي بحد ذاته، وكيفية ترقيته، وإذا كانت هناك عوائق سواء في السلطات أو في الوسائل، والضمانات تحول دون ممارسة المنتخب لمهامه الانتخابية بشكل مرضٍ، وعلى أحسن وجه، ففيما تمثل هذه الوسائل و الضمانات؟

السيدات الكرام والسادة الكرام:

من أجل التفكير، والتحاور معاً حول هذه التساؤلات، امرتأينا أن تدور أشغال هذا الملتقى حول عدد من المحاور، مع علمنا مسبقاً أنها قد لا تغطي كافة جوانب الموضوع التي لا شك أن إسهاماتكم القيمة في النقاش، ستضيف إليها، وتمثل هذه المحاور في:

أولاً: علاقة الناخب بالمنتخب في التشريع الجزائري، وهذا للتذكير بالإطار القانوني الذي يحكم هذه العلاقة في بلدنا .

ثانياً: العلاقة بين الناخب والمنتخب، في النموذج الإنجليزي، وهذا بالنظر إلى عراقة هذا النموذج، ولما يعرفه من تطور، من باب الإطلاع على التجارب المحيطة بنا .

ثالثاً: إشكالية التمثيل السياسي في الجزائر .

رابعاً: وسائل وضمانات ممارسة المنتخب لعهدته .

توقع بكل تأكيد أن تحظى هذه المحاور باهتمامكم، ومساهمتمكم إلى جانب ضيوفنا من الأساتذة الأفاضل الذين سيعرضون هذه المحاور، خدمة وإثراءً لمنظومتنا القانونية، وللثقافة السياسية عموماً في بلدنا الجزائر، العزيزة علينا جميعاً .

أشركم مرة أخرى متمنياً النجاح والتوفيق لأشغال هذا الملتقى، والسلام عليكم
ومرحمة الله تعالى وبركاته .

محمود خذري

وزير العلاقات مع البرلمان .